حلول دائمة في العراق
Iraq Durable Solutions

مراجعة خطة عمل الموصل للحلول الدائمة

٢٠٢١ - ٢٠٢٤

كانون الثاني ٢٠٢٣

في آذار ٢٠٢١، قدّمت وزارتا التخطيط والهجرة والمهجرين إلى أمانة مجلس الوزراء، الخطة الوطنية لإعادة النازحين إلى مناطقهم المحرّرة. وتتضمن هذه الخطة إطاراً وطنياً لمعالجة النزوح من خلال تحديد الفئات السكانية ذات الأولوية والأنشطة، والتكاليف المحتملة لتلك الأنشطة؛ إضافة إلى تحديد مسؤوليات الجهات التنفيذية في كلا الحكومتين، المركزية والمحلية.

وبناء على الخطة الوطنية، تلتزم الأوساط المعنية بالشؤون الإنسانية والتنمية والاستقرار والسلام في العراق بدعم حكومة العراق في مساعدة المجتمعات المحلية المتضررة من النزوح من خلال خطة الاستجابة الإنسانية وإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (UNSDCF) والإطار الاستراتيجي والتنفيذي للحلول الدائمة المشترك بين الوكالات٢. ومن شأن هذه الآليات أن تعزّز من خلال العمل المشترك، الجهود القائمة لدعم النازحين والعائدين وغيرهم من المتضررين من النزوح نحو إيجاد حلول مستدامة لحالة النزوح.

وتقرّ الخطة الوطنية والإطار التنفيذي بأن النتائج في مجال الحلول الدائمة تتم على الصعيدين الوطني والمحلي؛ لأن التخطيط الفعال للحلول الدائمة يقوم على أساس المناطق. وقد تم تحديد مجموعة أولية من ثمانية فرق للتنسيق على أساس المناطق، هي (١) شرق الأنبار (الفلوجة والرمادي) (٢) غرب الأنبار (القائم وهيت وحديثة) (٣) سنجار (٤) البعاج (٥) شمال صلاح الدين (بيجي والشرقاط) (٦) ديالى (المقدادية وجلولاء والسعدية) (٧) الحويجة (٨) الموصل. وعلى النحو المبيّن في الخطة الوطنية، تحتل جميع هذه المناطق الأولوية في المحافظات المتضررة من النزوح. وتتمثل المهمة الرئيسية لمجموعة التنسيق القائم على أساس المنطقة في وضع وتنفيذ ورَصد خطط عمل الحلول الدائمة على مستوى المنطقة، بالاشتراك مع السلطات والمجتمعات المتضررة من النزوح ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الآخرين (المنظمات الأخرى العاملة في المنطقة والدوائر الحكومية المحلية). وتهدف خطة العمل إلى توفير أساس مشترك ومتسّق لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل: (١) تحديد و (٢) تخطيط و (٣) تنفيذ حلول دائمة على الصعيد التنفيذي بطريقة جماعية ومنسّقة.

المحتويات

١. تمهيد **١**

٢. تحليل الوضع والسياق **١**

١-٢ نظرة عامة على النزوح ١

٢-٢ نوايا الحركة وعقبات الحلول الدائمة في الموصل ٢

٣-٢ تحليل سياق العودة ٦

٣. لمحة عن خارطة الأنشطة **٨**

١-٣ وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ٨

٢-٣ المشاريع الحكومية ٩

٣-٣ أولويات الحكومة مقارنة بأولويات المجتمع الدولي ٩

٤. نظرة عامة على الاحتياجات والتحديات القطاعية **١٠**

١-٤ القيادة الحكومية ١١

٢-٤ السَكن والأرض والممتلكات ١٢

١-٢-٤ المواقع والمستوطنات العشوائية في قضاء الموصل ١٢

٤-٣ سُبل العيش ١٤

٤-٤ الخدمات الأساسية ١٥

٤-٤-١ التعليم ١٥

٤-٤-٢ الصحّة ١٦

٤-٤-٣ الكهرباء ١٦

٤-٤-٤ البنية التحتية ١٦

٤-٤-٥ المياه والصرف الصحي والنظافة العامة ١٧

٤-٥ الحقوق والأوراق الثبوتية ١٨

٤-٦ التماسك الاجتماعي ١٨

٤-٧ السلامة والأمن ١٨

٤-٨ التوصيات ١٩

٥. المواقع الأولية المستهدفة ٢٠

٦. التنسيق بين المناطق ٢٠

الملحق أ: خطة التنفيذ ٢١

الملحق ب: الرَصد والتتبع ٢١

مسرَد الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الجداول

الجدول ١: عدد النازحين والمواقع حسب اجمالي الخطورة ٢

الجدول ٢: النوايا قصيرة الأمد للنازحين في الموصل حسب النواحي ٣

جدول ٣: النوايا طويلة الأمد للنازحين في الموصل حسب النواحي ٥

الجدول ٤: عدد العائدين والمواقع حسب الخطورة الإجمالية ٧

الجدول ٥: المواقع التي تشهد معظم أنشطة الأمم المتحدة/ المنظمات غير الحكومية ٨

جدول ٦: توزيع المشاريع الحكومية في الموصل ٩

الجدول ٧: التنسيق القائم على أساس المنطقة/ أولويات الحكومة في الموصل عام ٢٠٢٢ ٩

جدول رقم ٨: المواقع الرئيسية للنزوح والأصل واللا عودة في الموصل ٢١

الأشكال

الشكل ١: النوايا قصيرة الأمد للنازحين في الموصل ٢

الشكل ٢: النوايا طويلة الأمد للنازحين في الموصل ٤

الشكل ٣: نسبة العائدين حسب اجمالي الخطورة ٦

١. تمهيد

يتألف فريق التنسيق على أساس المنطقة الخاص بالموصل من ١٠ منظمات تابعة للأمم المتحدة، و٣١ منظمة غير حكومية دولية، و٩ منظمات غير حكومية وطنية، ومشاركة من المكتب الأوروبي للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية (ECHO) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) كمراقبين.

في أيار ٢٠٢٢، صاغَ فريق التنسيق على أساس المنطقة الخاص بالموصل خطة عمل لتحديد الثغرات واقتراح توصيات لتعزيز التنسيق والدعم الإضافي في المواقع ذات الأولوية. ومنذ ذلك الحين، اتخذت الحكومة وشركاء التنمية مبادرات للتعافي والتنمية سعياً لإيجاد حلول دائمة للنازحين في قضاء الموصل.

واستجابة للسياق والمتطلبات المتنامية داخل القضاء، أجرى فريق التنسيق جلسات بحث معمّق واسعة النطاق، ومشاورات مجتمعية في المناطق الأولية المستهدفة. ونتيجة لذلك، تم تنقيح خطة العمل بحيث تشمل الأفكار المكتسبة، وتحدد الثغرات القائمة، وتسلط الضوء على التقدم المحرَز منذ صياغة خطة العمل الأولية.

٢. تحليل الوضع والسياق

٢-١ نظرة عامة على النزوح

إدارياً، يُعّد قضاء الموصل أحد أقضية محافظة نينوى، شمال غرب العراق. وتتبع هذا القضاء ستُّ نواحٍ هي: مركز الموصل (بما في ذلك شرق وغرب الموصل)، بعشيقة، القيارة، حمام العليل، الشورة، والمحلبية. وما يزال هناك ٨٥,٨٤٢ شخصاً نازحاً في ١١٩ موقعاً في قضاء الموصل منذ أزمة عام ٢٠١٤ [٢]. وكان العديد من هؤلاء قد نزحوا إما بسبب حكم داعش، الذي تسبب بدمار المناطق الزراعية والخدمات الرئيسية في ريف نينوى، أو بسبب الدمار الذي أصاب المنازل خلال عمليات التحرير عام ٢٠١٧. ويضم مركز الموصل أكبر عدد من النازحين المتبقين (٨٠,٦٩٤) موزعين على ٩٧ موقعاً [٣]. أما أعلى نسب النازحين خارج المخيمات (باستثناء الأسَر التي غادرت مخيم جدعة - ٥ مؤخراً بسبب إغلاقه في نيسان ٢٠٢٣) فأصلها من أقضية تلعفر وتلكيف وسنجار. كما يضم قضاء الموصل أيضاً مخيم جدعة - ١، الذي جاء معظم سكانه من مخيم الهول في سوريا، ومخيم جدعة - ٥ سابقاً، الذي أغلقته الحكومة فجأة في نيسان ٢٠٢٣. ويقيم معظم هؤلاء في مساكن خاصة، إلاّ أن ٤٪ منهم ما زالوا في المخيمات، بينما يعيش ٧٪ منهم في ترتيبات إيواء حرجة. ويعتبر قضاء الموصل ثالث الأقضية التي تضم أكبر عدد من النازحين (٦,٨٤٦) يقيمون في ترتيبات إيواء حرجة.[٤] يبيّن الجدول أدناه درجة الخطورة حسب منطقة النزوح في قضاء الموصل، وفق بيانات مصفوفة تتبع النزوح التي تم جمعها خلال الفترة كانون الثاني - نيسان ٢٠٢٣:

٢ المنظمة الدولية للهجرة. مصفوفة تتبع النزوح. كانون الثاني - نيسان ٢٠٢٣. https://iraqdtm.iom.int/Dashboard#DisplacementIndex

٣ المرجع نفسه.

٤ المنظمة الدولية للهجرة. تقرير القائمة الرئيسية لمصفوفة تتبع النزوح في العراق ١٢٩. حزيران ٢٠٢٣.

الجدول ١: عدد النازحين والمواقع حسب اجمالي الخطورة

فئة الخطورة حسب منطقة النزوح								
الناحية	عالية		متوسطة		منخفضة		المجموع	
	عدد النازحين	عدد المواقع	عدد النازحين	عدد المواقع	عدد النازحين	عدد المواقع	عدد النازحين	عدد المواقع
المحلبية	-	-	٦٦	٢	-	-	٦٦	٢
القيارة	٢,٧٧٢	٩	٢١٦	٤	-	-	٢,٩٨٨	١٣
بعشيقة	-	-	-	-	١,٦٢٦	١	١,٦٢٦	١
حمّام العليل	٦	١	٦	١	٤٥٦	٤	٤٦٨	٦
مركز الموصل	-	-	٢٢,٩٩٢	١٦	٥٧,٧٠٢	٨١	٨٠,٦٩٤	٩٧
المجموع	٢,٧٧٢	١٠	٢٣,٢٨٠	٢٣	٥٩,٧٨٤	٨٦	٨٥,٨٤٢	١١٩

٢-٢ نوايا الحركة وعقبات الحلول الدائمة في الموصل

على الرغم من انخفاض عدد النازحين بشكل عام في جميع أنحاء البلاد، لوحظت تحركات نزوح جديدة. ففي الموصل، أفادت التقارير أن حوالي ٧٢٠ نازحاً اضطروا إلى النزوح الثانوي. كما سُجِّلت ست حالات عودة فاشلة خلال الفترة كانون الثاني - نيسان ٢٠٢٣. ويُعّد نقص الخدمات العامة وفرص العمل، الدوافع الرئيسية لنزوح البعض بعد عودتهم إلى مناطقهم الأصلية. ويأتي ٥٦٪ من النازحين من محافظة نينوى، و٢١٪ من الموصل.[٥]

صنّف التقييم الموقعي المتكامل الذي أجرته المنظمة الدولية للهجرة في قضاء الموصل خلال الفترة نيسان-حزيران ٢٠٢٢، نوايا النازحين ضمن إطارَين زمنيين: النوايا قصيرة الأمد (خلال الأشهر الستة القادمة) والنوايا طويلة الأمد (بعد الأشهر الستة القادمة). فبالنسبة للنوايا قصيرة الأمد، أفاد ٨٩٪ أنهم يعتزمون البقاء في موقعهم الحالي. بينما أعرب حوالي ٢٨٪ من المستجيبين عن تفضيلهم البقاء في مواقع نزوحهم الحالية بسبب تحسّن الظروف المعيشية، في حين ذكرَ ٩١٪ أن قلّة المساكن في مناطق العودة المقصودة عامل رئيسي يعيق عودتهم.[٦]

الشكل ١: نوايا النازحين في الموصل على المدى القصير

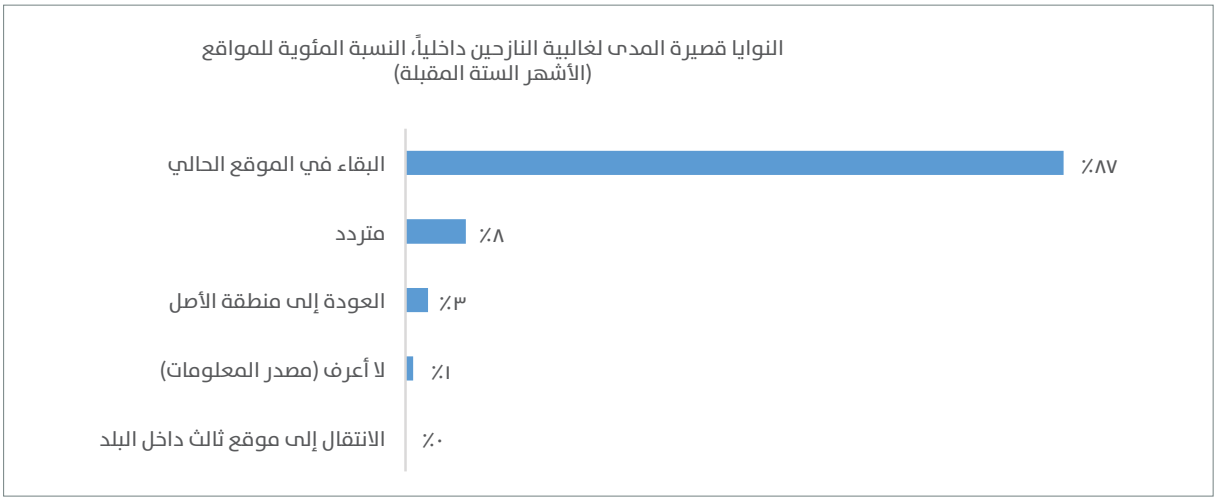

٥ المنظمة الدولية للهجرة. تقرير القائمة الرئيسية لمصفوفة تتبع النزوح في العراق ١٢٩. حزيران ٢٠٢٣.

٦ المنظمة الدولية للهجرة. التقييم الموقعي السابع لمصفوفة تتبع النزوح، نيسان - حزيران ٢٠٢٢.

تختلف نوايا النازحين حسب ناحية النزوح، كما هو موضح في الجدول أدناه. ففي نواحي المحلبية ومركز الموصل والقيارة، ينوي جميع النازحين أو معظمهم البقاء في منطقة النزوح للأشهر الستة المقبلة. ففي المحلبية، ذكر جميعهم (١٠٠٪) أنهم لن يعودوا حتى في حال حصولهم على مساعدة للعودة، في حين ذكرَ ٥٧٪ من النازحين في مركز الموصل أنهم ينوون العودة إلى مناطقهم الأصلية في حال عُرِضَت عليهم المساعدة في العودة. وكانت الأسباب الرئيسية المتعلقة بموقع العودة هي؛ الافتقار إلى المساكن (المحلبية، مركز الموصل) وانعدام سبل العيش (المحلبية) ومنع العودة (القيارة).

الجدول ٢: النوايا قصيرة الأمد للنازحين في الموصل حسب النواحي

النوايا قصيرة الأمد للنازحين حسب النواحي						
الناحية	النوايا قصيرة الأمد لغالبية النازحين، النسبة المئوية للمواقع (الأشهر الستة المقبلة)		نوايا العودة في حصول غالبية النازحين على مساعدات للعودة، النسبة المئوية للمواقع		أسباب عدم رغبة معظم النازحين في العودة، النسبة المئوية للمواقع (أسباب تتعلق بموقع العودة)	
	النوايا قصيرة المدى للنازحين	النسبة المئوية للمواقع	نية إذا تم تلقي أي مساعدة للعودة	النسبة المئوية للمواقع	أسباب تتعلق بمكان العودة	النسبة المئوية للمواقع
المحلبية	البقاء في الموقع الحالي	١٠٠٪	معظمهم لا ينوون العودة	١٠٠٪	عدم وجود سكن	١٠٠٪
					قلة سبل العيش	١٠٠٪
القيارة	البقاء في الموقع الحالي	٧٩٪	معظمهم لا ينوون العودة	٦٤٪	العودة المحظورة	١٠٠٪
	العودة إلى منطقة الأصل	٢١٪	البعض ينوون العودة	٣٦٪	قلة سبل العيش	٧٣٪
					عدم وجود سكن	٤٥٪
					انعدام الأمان في	٤٥٪
					لا توجد وسيلة مالية للعودة والبدء من جديد	٢٧٪
بعشيقة	العودة إلى منطقة الأصل	١٠٠٪				
حمّام العليل	العودة إلى منطقة الأصل	١٠٠٪				
مركز الموسل	البقاء في الموقع الحالي	٩٣٪	البعض ينوون العودة	٥٧٪	عدم وجود سكن	٩٥٪
	متردد	٤٪	معظمهم لا ينوون العودة	٢١٪	قلة سبل العيش	٧٦٪
	لا أعرف (مصدر المعلومات)	٢٪	لا أعرف (مصدر المعلومات)	٢٠٪	لا توجد وسيلة مالية للعودة والبدء من جديد	٦٨٪
	العودة إلى منطقة الأصل	١٪	معظمهم أو جميعهم سيعودون	٢٪	الخوف من الانتقام أو التمييز	٢٪
					انعدام الأمن	١٪

وبالنسبة للنوايا طويلة الأمد، يفضّل ٤٣٪ من النازحين الاندماج محلياً في موقعهم الحالي بعد الأشهر الستة المقبلة. وتتمثل الأسباب الرئيسية للعودة في عدم وجود قدرة مالية للبقاء في موقع النزوح (٩٪) والرغبة العاطفية في العودة إلى منطقة الأصل (١١٪) وتوفر المساعدة في منطقة الأصل (٨٪)[٧]. ففي القيارة، تتأثر نوايا

٧ نفس المصدر السابق.

النازحين إلى حدّ كبير بحقيقة مفادها أن جميع (الذين شملهم الاستطلاع) يواجهون عودة محظورة. وفي حال عُرِضَت عليهم المساعدة، فإن ٦٤٪ من النازحين في القيارة ما زالوا لا ينوون العودة إلى منطقة الأصل. ويلعب نقص سُبل العيش (٧٣٪) والسكن (٤٥٪) والسلامة (٤٥٪) والقدرة المالية للعودة (٢٧٪) دوراً في هذه النوايا.

الشكل ٢: النوايا طويلة الأمد للنازحين في الموصل

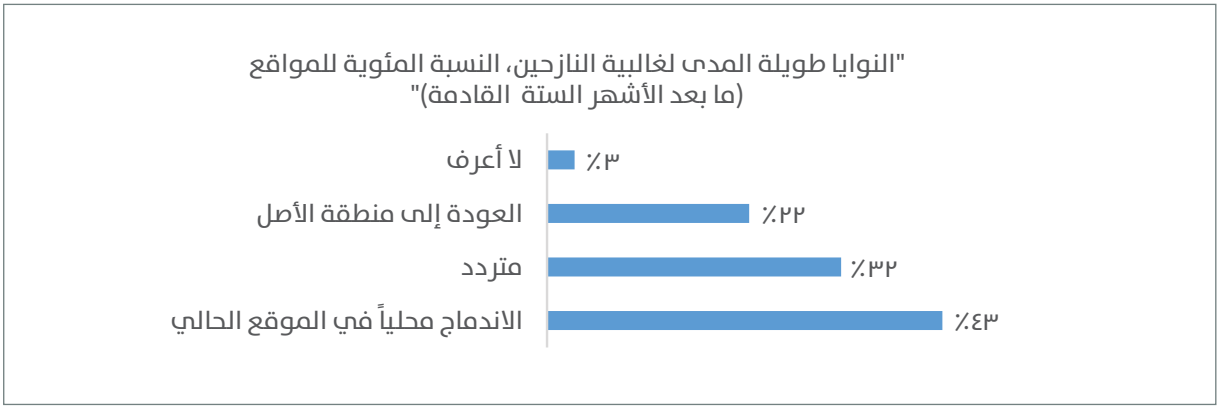

بالنسبة للنازحين في قضاء الموصل الذين أعربوا عن نيتهم في العودة، فإن أهم العوامل المحفزة لعودتهم هو الرغبة العاطفية في لمّ الشمل مع أفراد الأسرة المقيمين في منطقة الأصل. وقد ذكر جميع النازحين الذين شملهم الاستطلاع هذا العامل، وكذلك الذين يعتزمون العودة إلى مركز الموصل وبعشيقة وحمّام العليل. وإضافة إلى الاعتبارات العاطفية، يلعب توفر المساعدة في مواقع العودة المقصودة دوراً كبيراً، خاصة في مركز الموصل (٨٨٪) وبعشيقة (١٠٠٪).

وعلى العكس من ذلك، يعتبر الافتقار إلى القدرة المالية اللازمة للمعيشة في موقع النزوح أحد الدوافع الملحوظة لأولئك الذين يعتزمون العودة. ولوحظَ هذا الدافع بشكل رئيسي في حمّام العليل (١٠٠٪) ومركز الموصل (٨٢٪) والقيارة (٦٧٪).

الجدول ٣: النوايا طويلة الأمد للنازحين في الموصل حسب النواحي

النوايا طويلة الأمد للنازحين في الموصل حسب النواحي						
الناحية	النوايا طويلة الأمد لغالبية النازحين، النسبة المئوية للمواقع (بعد الأشهر الستة المقبلة)		الأسباب الرئيسية لعودة الذين ينوون العودة (أسباب تتعلق بموقع العودة)		الأسباب الرئيسية لعودة الذين ينوون العودة، النسبة المئوية للمواقع (أسباب تتعلق بموقع النزوح)	
	نوايا النازحين على المدى القريب	النسبة المئوية للمواقع	أسباب تتعلق بموقع العودة	النسبة المئوية للمواقع	أسباب تتعلق بموقع النزوح	النسبة المئوية للمواقع
المحلبية	الاندماج محلياً في الموقع الحالي	٪١٠٠				
القيارة	الاندماج محلياً في الموقع الحالي	٪٥٧	توفر السكن	٪١٠٠	لا توجد قدرة مالية للبقاء في النزوح	٪٦٧
	العودة إلى منطقة الأصل	٪٢١	توفر الخدمات (على سبيل المثال، التعليم والصحة)	٪٦٧		
	مجهول	٪٢١	الرغبة العاطفية في العودة والانضمام إلى أفراد الأسرة	٪٣٣		
			الموقع آمن	٪٣٣		
بعشيقة	العودة إلى منطقة الأصل	٪١٠٠	توفر المساعدة	٪١٠٠		
			توفر السكن	٪١٠٠		
			الرغبة العاطفية في العودة والانضمام إلى أفراد الأسرة	٪١٠٠		
حمّام العليل	العودة إلى منطقة الأصل	٪١٠٠	الرغبة العاطفية في العودة والانضمام إلى أفراد الأسرة	٪١٠٠	لا توجد قدرة مالية للبقاء في النزوح	٪١٠٠
مركز الموصل	الاندماج محلياً في الموقع الحالي	٪٤١	الرغبة العاطفية في العودة والانضمام إلى أفراد الأسرة	٪١٠٠	لا توجد قدرة مالية للبقاء في النزوح	٪٨٢
	مجهول	٪٣٥	توفر المساعدة	٪٨٨		
	العودة إلى منطقة الأصل	٪٢٠	توفر الخدمات (على سبيل المثال، التعليم والصحة)	٪١٢		
	لا أعرف (مصدر المعلومات)	٪٤	الموقع آمن	٪١٢		

وفيما يتعلق بنوايا الأسَر النازحة في التنقل خارج موقع النزوح الحالي، ذُكِرت العقبات التالية التي تحول دون العودة: ظروف معيشية أفضل في منطقة النزوح (٤١٪)، ونقص سبل العيش في منطقة الأصل (٣٩٪)، وعدم وجود قدرة مالية للعودة (٢٦٪)، والخوف أو الصدمة المرتبطة بالعودة (٢٤٪).[٨]

٨ REACH. نوايا التنقل بين الأسَر النازحة خارج المخيم. صحيفة وقائع. آذار ٢٠٢٣.

٣-٢ تحليل سياق العودة

على مستوى الأقضية، شهد قضاء الموصل أكبر ارتفاع في عدد العائدين داخل محافظة نينوى. فحسب بيانات مصفوفة تتبع النزوح التي تم جمعها بين كانون الثاني ونيسان ٢٠٢٣، عاد أكثر من ١,٠٧ مليون نازح في الموصل إلى مناطقهم الأصلية، مقارنة مع أكثر من ١,٠١ مليون نازح في الربع الأخير من عام ٢٠١٩[٩]. وتعزى هذه الزيادة إلى عوامل مختلفة، بضمنها الاشتياق العاطفي للعودة ولمّ شمل أفراد الأسرة، وتحسّن الظروف المعيشية في مناطق الأصل، وتوفر المساعدة لتيسير عملية العودة. من جهة أخرى، فإن لإغلاق مخيم جدعة - ٥ والقيود المالية التي يواجهها الأفراد في إعالة أنفسهم في مناطق النزوح، دور كبير في تحفيز العودة.

ويعاني عدد قليل من العائدين في هذه النواحي من ظروف شديدة الخطورة، باستثناء ناحية حمّام العليل حيث يعيش ١٦٪ من العائدين في ظروف شديدة الخطورة، و٨٣٪ في ظروف متوسطة الخطورة. أما في القيارة والشورة والمحلبية، فيواجه غالبية العائدين ظروفاً متوسطة الخطورة (٧١٪ و٩٦٪ و٩٧٪ من العائدين على التوالي).

الشكل ٣: نسبة العائدين حسب اجمالي الخطورة

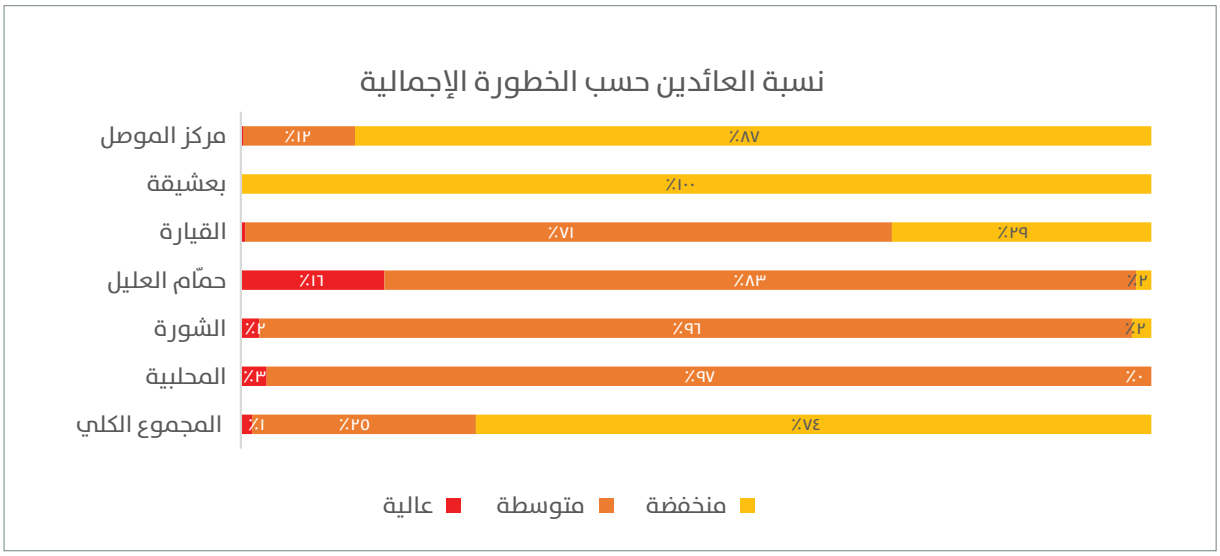

يبيّن الجدول أدناه عدد العائدين والمواقع حسب اجمالي فئة الخطورة، ووفق بيانات مصفوفة تتبع النزوح التي تم جمعها بين كانون الثاني ونيسان ٢٠٢٣:

٩ المنظمة الدولية للهجرة. مصفوفة تتبع النزوح. كانون الثاني - نيسان ٢٠٢٣. https://iraqdtm.iom.int/ReturnIndex#Dashboard

الجدول ٤: عدد العائدين والمواقع حسب اجمالي الخطورة

عدد العائدين والمواقع حسب فئة الخطورة الإجمالية								
الناحية	اجمالي الخطورة							
	عالية		متوسطة		منخفضة		المجموع	
	عدد النازحين	النسبة المئوية للمواقع	عدد النازحين	النسبة المئوية للمواقع	عدد النازحين	النسبة المئوية للمواقع	عدد النازحين	النسبة المئوية للمواقع
المحلبية	٩٠٠	٥	٢٩,٦٨٨	٣٢	-	-	٣٠,٥٨٨	٣٧
القيارة	١٥٠	٢	٤٣,٤٢٨	٣٥	١٧,٠٥٨	١٤	٦٠,١٣٦	٥١
بعشيقة	٦٠	١	-	-	١٣٤,٢٦٨	٣٢	١٣٤,٣٢٨	٣٣
حمّام العليل	٩,٥٥٢	١١	٤٨,٩٩٠	٤٦	٩٠	١	٥٨,١٣٢	٥٨
مركز الموصل	١,٩٢٦	٣	٩٠,٧٩٨	٥٢	٦٤٢,٨٠٤	١٠٨	٧٣٥,٥٢٨	١٦٣
الشورة	١,١٣٤	٤	٥٣,٠٦٤	٣٨	١	٣	٥٥,٣٨٦	٤٥
المجموع	١٣,٧٢٢	٢٦	٢٦٥,٩٦٨	٢٠٣	٧٩٥,٤٠٨	١٥٨	١,٠٧٥,٠٩٨	٣٨٧

٣. لمحة عن خارطة الأنشطة

٣-١ وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

نُفِّذت حتى الآن، ٢٤١ مبادرة من قبل شركاء فريق التنسيق على أساس المنطقة الخاص بالموصل في ستة مواقع مختلفة. ويشير توزيع هذه الأنشطة إلى أن التركيز الأساسي لشركاء فريق التنسيق على أساس المنطقة يكمن في مركز الموصل، الذي يشمل ٨٥٪ من المنطقة المستهدفة. وقد يشير هذا التخصيص إلى تركيز أعلى للأفراد النازحين، أو إلى زيادة الطلب على المساعدة داخل هذه المنطقة. وفي المقابل، تشير النسبة المئوية الأقل نسبياً، ذات الصلة بالقيارة وبعشيقة والشورة وحمّام العليل والمحلبية إلى وجود عدد أقل نسبيا من النازحين في هذه المناطق، أو احتياجات أقل إلحاحاً. والقطاعات الخمسة الأولى التي حظيت بأولوية فريق التنسيق على أساس المنطقة الموصل عام ٢٠٢٢ هي التعليم (١٨٪) وسبل العيش (١٥٪) والكهرباء (١٤٪) والخدمات الأساسية (١٣٪) والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة (١١٪).

الجدول ٥: المواقع التي شهدت معظم أنشطة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

القطاع	المواقع التي جرت فيها معظم الأنشطة						
الموقع	مركز الموصل	القيارة	بعشيقة	الشورة	حمّام العليل	المحلبية	المجموع
القيادة الحكومية	٥	٢	١	٠	٠	٠	٨
السكن والأرض والممتلكات	١٦	٠	٠	٠	٠	١	١٧
سبل العيش	٣٣	٠	٤	٠	٠	٠	٣٧
الخدمات الأساسية	٢٧	٠	٠	١	٠	٣	٣١
التعليم	٣٤	٥	٢	١	١	٠	٤٣
المياه والصرف الصحي والنظافة العامة	٢٤	١	١	٠	٠	٠	٢٦
الصحة	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٢
الأمن الغذائي	٦	٠	٠	٠	٠	٠	٦
الكهرباء	٣٢	١	٠	٠	١	٠	٣٤
الحماية الاجتماعية	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٣
الحقوق والأوراق الثبوتية	٥	٠	٠	١	٠	٠	٦
التماسك الاجتماعي	١١	٢	٣	٠	٠	٢	١٨
السلامة والأمن	٤	٣	٠	٠	٠	١	٨
الحركات الميسرة	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٢
إجمالي الأنشطة	٢٠٤	١٤	١١	٣	٢	٧	٢٤١
النسبة المئوية للكل	٨٥٪	٦٪	٥٪	١٪	١٪	٣٪	ltn٪

٢-٣ المشاريع الحكومية

الجدول ٦: توزيع المشاريع الحكومية في الموصل

القطاع	مركز الموصل	حمّام العليل	بعشيقة	الشورة	القيارة	المجموع الكلي
المياه والصرف الصحي والنظافة العامة	٪٢٠	٪٥	٪٥	٪٠	٪٣	٪٣٣
إعادة الإعمار	٪١٥	٪٠	٪٣	٪٠	٪٠	٪١٨
الصحة	٪٢٣	٪٠	٪٠	٪٠	٪٣	٪٢٥
الكهرباء	٪٣	٪٠	٪٣	٪٣	٪٣	٪١٠
التعليم	٪١٣	٪٠	٪٠	٪٠	٪٠	٪١٣
التعويضات	٪٣	٪٠	٪٠	٪٠	٪٠	٪٣
المجموع الكلي	٪٧٥	٪٥	٪١٠	٪٣	٪٨	٪١٠٠

في عام ٢٠٢٢، نفّذت الحكومة العراقية ٤٠ مشروعاً في قضاء الموصل؛ نُفِّذ ٧٥٪ منها على وجه التحديد في مركز الموصل. ويسلط هذا التخصيص الضوء على تفاوت كبير من حيث الاهتمام، مقارنة باحتياجات النواحي الأخرى داخل الموصل. وشملت المشاريع قطاعات مختلفة، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والنظافة، والصحة، والتعليم، والكهرباء، وإعادة الإعمار، والتعويضات. وتجدر الإشارة إلى أن قطاعات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة حظيت بأكبر عدد من المشاريع الحكومية في القضاء، بنسبة ٣٣٪ من إجمالي المشاريع المنفذة على مدار العام.

٣-٣ أولويات الحكومة مقارنة بأولويات المجتمع الدولي

لعبت أنشطة شركاء فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة دوراً حاسماً في استكمال مساعي الحكومة، لا سيّما في سدّ الفجوات داخل القطاعات التي لم تحظى بالأولوية من قبل الحكومة في قضاء الموصل. وتشمل تلك القطاعات في المقام الأول سُبل العيش والخدمات الأساسية. وعلى العكس من ذلك، ركزت الحكومة على تلبية احتياجات قطاع الصحة، وهو مجال لم تنفَّذ فيه سوى نسبة ١٪ من أنشطة فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة. وقد تعاون كل من شركاء فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة والحكومة معاً لتلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات، وضمان اتباع نهج أكثر شمولاً لدعم قضاء الموصل.

الجدول ٧: فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة / أولويات الحكومة في الموصل عام ٢٠٢٢

أهم ٥ أولويات في الموصل عام ٢٠٢٢			
شركاء فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة		الحكومة	
القطاع	النسبة المئوية	القطاع	النسبة المئوية
التعليم	٪١٨	المياه والصرف الصحي والنظافة العامة	٪٣٣
سبل العيش	٪١٥	الصحة	٪٢٥
الكهرباء	٪١٤	إعادة الإعمار	٪١٨
الخدمات الأساسية	٪١٣	التعليم	٪١٣
المياه والصرف الصحي والنظافة العامة	٪١١	الكهرباء	٪١٠

وعلى الرغم من التكامل القيّم للجهود المبذولة، إلاّ أن من المهم إجراء تقييم دقيق للاحتياجات المحددة لكل منطقة متأثرة وتلبية تلك الاحتياجات عند تخصيص الموارد. فعلى سبيل المثال، قد تكون بعض النواحي أو القرى بحاجة أكثر إلى المساعدة في مجال السَكن، في حين قد تحتاج غيرها إلى تحسين فرص الحصول على خدمات الرعاية

الصحية أو التعليم. ويمكن أن تؤثر على هذه الاحتياجات عوامل مختلفة؛ منها مثلاً توافر الموارد أو مستوى التنسيق مع السلطات المحلية. ومن الضروري كذلك، النظر فيما إذا كانت بعض الأقضية قد تلقت بالفعل مساعدة كبيرة من منظمات أو وكالات حكومية أخرى.

فضلاً عن ذلك، يسلط التحليل الضوء على مجالات إضافية تحتاج إلى الاهتمام من أجل التوصل إلى حلول دائمة في الموصل. ويشمل ذلك تلبية احتياجات السَكن، وضمان حقوق السَكن والأرض والممتلكات، وتعزيز الأمن الغذائي، وتسهيل الوصول إلى الأوراق الثبوتية والحقوق، وتعزيز السلامة والأمن، وتنفيذ تدابير الحماية الاجتماعية، وتعزيز التماسك الاجتماعي. إذ يمكن من خلال معالجة هذه الجوانب الرئيسية، اعتماد وسائل أكثر شمولية لمعالجة التحديات المتعددة التي تواجه النازحين في قضاء الموصل.

ولضمان اتباع نهج شامل ومتخصص، لا بد من إجراء المزيد من البحوث والتحليلات للحصول على فهم شامل عن وضع كل ناحية أو منطقة متأثرة. ومن شأن ذلك أن يساعد على ضمان حصول جميع النازحين على الدعم اللازم للتوصل إلى حلول مستدامة ودائمة. إضافة إلى ذلك، من المهم لكل من الحكومة وفريق التنسيق القائم على أساس المنطقة الخاص بالموصل ضمان المرونة والقدرة على التكيف لخطة أنشطة الحلول الدائمة للاستجابة للظروف المتطورة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عمليات الرَصد والتقييم المنتظمة، لتقييم تأثير الخطة وإجراء التعديلات اللازمة عليها عند الاقتضاء. وفي نهاية المطاف، يعتمد نجاح خطة عمل الموصل على جهد تعاوني ومنسّق بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأفراد النازحين والمجتمعات المحلية والكيانات الحكومية.

٤. نظرة عامة على الاحتياجات والتحديات القطاعية

حددت خطة العمل لعام ٢٠٢٢؛ التعليم والصحة والبنية التحتية والمأوى وسُبل العيش كاحتياجات رئيسية للمجتمعات في المواقع التالية ذات الأولوية: مركز الموصل والقيارة وبعشيقة وحمّام العليل. ورغم العدد الكبير للتدخلات في هذه المواقع التي نفذها كل من فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة والحكومة المحلية، ما زالت بعض الاحتياجات لم تلبّى، وبالتالي تعتبر ثغرات. وكان فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة الخاص بالموصل قد أجرى مناقشات مع السلطات المحلية وجلسات بحث معمّق في مناطق حي التّنك والهرمات والمولى، من أجل تقييم المشاريع المنجزة والجارية، وتحديد الثغرات والاحتياجات المتبقية في كل موقع مستهدف.

وكجزء من مراجعة خطة العمل، أجرى أعضاء فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة مشاورات مجتمعية شملت مجموعة متنوعة من الأهالي في جميع أنحاء قضاء الموصل. وكان الهدف من المشاورات هو معرفة الآراء والملاحظات بشأن الأولويات والاحتياجات بشكل مباشر من الأهالي. وجرت تلك المشاورات في ناحية حمّام العليل، وفي أحياء الزنجيللي والانتصار والقدس وحاوي الكنيسة والتحرير، الواقعة في مركز الموصل. وكانت المشاورات قد صيغت بالشكل الذي يركز على مجموعات مختلفة، بما في ذلك النازحين والمجتمع المضيف والأفراد ذوي الإعاقة والنساء. وأظهرت الأولويات التي تم تحديدها في هذه المشاورات أهمية دعم الحكومة والمنظمات غير الحكومية. وأعرب النازحون من المناطق التي تمنع العودة، مثل الحَضر والربيعة، عن حاجتهم إلى مساعدة الحكومة في إيجاد حلٍّ سياسي للتغلب على هذا التحدي. وإضافة إلى معالجة عمليات العودة المحظورة، شدّد المشاركون من مختلف المواقع والمجتمعات المحلية على أهمية المساعدة المعيشية، سواء في مناطق النزوح أو مناطق الأصل، مع التركيز بشكل خاص على دعم سبل عيش المرأة. كما تم تسليط الضوء على تقديم الخدمات، خاصة في مناطق زُمّار، والقيروان، ومركز سنجار، باعتبارها قضية حاسمة للنازحين القادمين من تلك المناطق. إضافة إلى ذلك، ذكرَ النازحون المشتبه بانتمائهم إلى داعش أنهم يواجهون صعوبات تتعلق بالتماسك الاجتماعي في مناطق النزوح ومناطق الأصل.

٤-١ القيادة الحكومية

الوضع السياسي والقيادة الحكومية في قضاء الموصل مستمران في التطور، مع الجهود المبذولة لإعادة بناء المنطقة واستقرارها. مع ذلك، من المهم ملاحظة أن المشهد السياسي في الموصل ما يزال غير مستقر ويخضع للتغيرات والمفاوضات المستمرة بين الفصائل السياسية المختلفة بسبب عدة عوامل. منها مثلاً، السُلطة المجزأة، والمخاوف الأمنية، والأراضي المتنازع عليها، وانعدام الثقة بين المجتمعات المختلفة وبين النازحين والحكومة.

حتى الآن، تمّ تنفيذ ثمانِ مبادرات من قبل ستة شركاء في فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة، لدعم هياكل السلطة في الموصل، وهم: Non-Violent Peacecorps، والمؤسسة العراقية للتنمية، و TGH، و DAMA، و Mercy Corps، و Oxfam، و Save the Children. وتشمل هذه المبادرات؛ بناء القدرات الفنية من خلال التدريب والإرشاد والمساعدة الفنية للموظفين الإداريين والسلطات المحلية.

وعلى الرغم من الجهود الرامية إلى تعزيز قيادة الحكومة وملكيتها في القضاء، ما تزال هناك احتياجات عديدة. وما تزال هناك حاجة إلى تعزيز التنسيق بين مختلف الوزارات والسلطات المحلية وأصحاب المصلحة المعنيين، لضمان اتباع نهج موحد ومنسّق نحو الحلول الدائمة. ويشمل ذلك تبسيط عمليات صنع القرار وتحسين التعاون على جميع المستويات. كما يجب على الحكومة المحلية إعطاء الأولوية لاستعادة الأمن في المحافظة، وضمان حماية النازحين وممتلكاتهم، لتسهيل العودة الآمنة. ويمكن للحكومة الاستثمار في مبادرات المصالحة، وتعزيز الحوار، وتعزيز الثقة بين المجتمعات المختلفة. ويشمل ذلك دعم عمليات المصالحة التي يقودها المجتمع، وتسهيل منصات الحوار، وتعزيز عملية صنع القرار الشاملة التي تشمل أصوات واهتمامات جميع أصحاب المصلحة. ومن خلال معالجة التحديات السياسية المعقدة والمشاركة بنشاط في جهود الحلول الدائمة، يمكن للقيادة الحكومية أن تساهم بشكل كبير في العودة الآمنة والمستدامة وإعادة الإدماج والتعافي للنازحين في قضاء الموصل.

٢-٤ السَكن والأرض والممتلكات

تم تخصيص ١٧ مشروعاً في قضاء الموصل لقضايا السَكن والأرض والممتلكات؛ ينفّذ معظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وموئل الأمم المتحدة (UN Habitat) اللذين يمثلان ٧٪ من جميع أنشطة فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة. وتركز مشاريع UNDP على إعادة تأهيل المساكن، خاصة في ناحية المحلبية والعديد من القرى في ناحية مركز الموصل؛ بينما يغطي برنامج UN Habitat أحياء السكك والمطاحن والمغرب واليرموك داخل الموصل.

يرتبط مشروعان فقط من المشاريع التي ينفذها UN Habitat والمجلس النرويجي للاجئين (NRC) بالسَكن والأرض والممتلكات. وتشمل الاستجابة الحالية المتعلقة بالسَكن والأرض والممتلكات مبادرات مختلفة؛ منها مثلاً تقديم المساعدة القانونية للوصول إلى التعويضات، وتقديم خدمات المشورة لمعالجة قضايا الميراث، وتوفير التمثيل القانوني للحصول على وثائق السَكن والأرض والممتلكات أو استعادتها، وإجراء حملات التوعية بحقوق السَكن والأرض والممتلكات، وصياغة آليات رسمية وغير رسمية لتسوية المنازعات المتعلقة بالسَكن والأرض والممتلكات.

وقد أصبحت الاحتياجات الرئيسية ذات الصلة بالسَكن في قضاء الموصل واضحة بسبب محدودية المنظمات التي تعمل على تلبية تلك الاحتياجات. حيث تشارك UNDP فقط في إعادة بناء المنازل المدمرة بالكامل. وقد أدى عدم إعطاء الأولوية لشركاء فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة والحكومة في مجالات إعادة تأهيل المساكن، وإعادة بناء المساكن المتضررة، وبناء وحدات سكنية منخفضة التكلفة، إلى قلق كل من المجتمعات والنظراء الحكوميين، بما فيهم محافظ نينوى.

تشير التقديرات من عام ٢٠٢٢، إلى أنه ما يزال هناك ٢٢,٧٥٠ منزلاً مدمّراً بالكامل في الموصل. في حين تشير التقديرات إلى وجود ١٣,٠٠٠ منزل متضرر بنسبة تقل عن ٦٠٪. كما تشير نتائج جلسات البحث المعمّق التي أجريت في عام ٢٠٢٣، إلى وجود عدد كبير من المنازل المتضررة. فعلى سبيل المثال، ما يزال هناك حوالي ٥٠٠ منزل متضرر في حيّ التَنَك، يقع معظمها في منطقة الشيشان. وكذلك هناك حوالي ٨٠٪ من المنازل المدمرة جزئياً في حيّ المولى، إضافة إلى ٦٥ منزلاً مدمّراً بالكامل. وتؤكد هذه الأرقام الحاجة الملحة إلى بذل جهود شاملة لإصلاح المساكن وإعادة بنائها لمعالجة أزمة السَكن في القضاء. وبالنسبة لأولئك الذين تضررت منازلهم، كانوا يعيشون في المخيمات، لكن الكثير منهم عادوا ويعيشون حالياً في المنازل المدمّرة؛ بينما نصب بعضهم خياماً بجوار منازلهم لحين إعادة بنائها، وجميع تلك المنازل مبنية بالاسمنت ومواد البناء المحلية.

١-٢-٤ المواقع والمستوطنات العشوائية في قضاء الموصل

يعيش حوالي ٦,٠٠٠ شخص في مواقع عشوائية، والعديد كذلك في مستوطنات عشوائية. وبحسب تعريف فريق تنسيق وإدارة المخيمات (CCCM) الموقع العشوائي هو؛ كل موقع غير مخصص للإيواء، استقر فيه أكثر من خمس أسَر نازحة بشكل جماعي. بينما تعرّف UN Habitat المستوطنات العشوائية بأنها المستوطنات التي يؤكد الأشخاص حقوقهم في الأرض أو يستغلون أراضٍ غير مسجلة بأسمائهم، أو أراضٍ حكومية، أو مملوكة قانوناً لأفراد آخرين. وتتميز هياكل المستوطنات العشوائية ومواقعها بنمطين مختلفين، هما: هياكل دون المستوى أو مؤقتة في الأحياء الفقيرة، أو المواقع الخطرة وغير الآمنة، أو مناطق الضواحي التي تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية؛ والهياكل غير المستوفية للمعايير أو المؤقتة في الأحياء الفقيرة المركزية، أو المواقع الخطرة وغير الآمنة، أو مناطق الضواحي التي تفتقر إلى إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية؛ والهياكل غير المستوفية للمعايير أو المؤقتة في الأحياء الفقيرة المركزية، أو المواقع الخطرة وغير الآمنة، أو الضواحي التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية؛ والمباني غير المستوفية للمعايير أو المؤقتة في الأحياء الفقيرة، أو المواقع الخطرة وغير الآمنة، والتوسّع الحضري غير المخطط له، من خلال تقسيم الأراضي الزراعية بشكل ينتهك القوانين الحالية.

أجرى شركاء فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة الخاص بالموصل جلسات بحث معمّق في المواقع العشوائية الواقعة في المناطق التالية: قرب قرية العزيزية (بعد سيطرة الحَمَد) وسوق المعاش في حيّ الانتصار، ومسبح الفلاح الأولمبي، ومكبّ النفايات في حيّ التحرير. كما أن هناك موقعان عشوائيان في حيّ الهرمات، يعيش فيهما النازحون في مبانٍ غير مكتملة أو ترتيبات إيواء مؤقتة.

ويواجه الأهالي في كلا النوعين من المواقع تحديات مختلفة؛ بضمنها خطر الإخلاء، ومحدودية الوصول إلى الخدمات، وقلّة فرص كسب العيش، ونقص الأوراق الثبوتية، مثل شهادة الميلاد والزواج وبطاقة الإقامة. وبدون هذه الوثائق، لا يستطيع الأطفال الالتحاق بالمدارس، كما يواجه الآباء صعوبات في الحصول على الخدمات وفرص

كسب العيش. وفي بعض الحالات، يختار الأفراد والعائلات العودة إلى مناطقهم الأصلية. وبدعم من برنامج الحركة الطوعية المُيسّرة، عادت ٢٤٠ أسرة من الأحياء السكنية والمستوطنات العشوائية. إلاّ أن العديد من النازحين مع ذلك يختارون البقاء في المواقع والمستوطنات العشوائية لأسباب مختلفة. وبالنسبة للبعض، فإن العودة إلى منطقة الأصل غير ممكنة بسبب المخاوف الأمنية ونقص الخدمات الأساسية. بل حتى في حال معالجة هذه القضايا، فهناك نازحون يختارون البقاء في المواقع والمستوطنات العشوائية. وكثيراً ما يؤثر على هذا الخيار، وجود فرص عمل أفضل والأمن في مدينة مثل الموصل. وتسلط هذه الديناميكيات المعقدة، الضوء على الأسباب المتعددة التي تجعل النازحين يختارون العودة أو البقاء في مواقع عشوائية. وتتطلب مواجهة هذه التحديات حلولاً شاملة تشمل تحسين الأمن، وتوفير الخدمات، ودعم سبل العيش، والوصول إلى الأوراق الثبوتية للأفراد والأسَر النازحة.

تنفذ ACTED برنامج تنسيق وإدارة المخيمات الذي يغطي المواقع العشوائية في الموصل. إضافة إلى ذلك، تشارك العديد من المنظمات الأخرى التي تشكل جزءاً من فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة الخاص بالموصل؛ ومنها مثلاً منظمة Solidarités International ، و Mercy Corps ، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمات غير الحكومية المحلية، في تلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة، ورَصد تهديدات الإخلاء والطرد في المواقع والمستوطنات العشوائية في جميع أنحاء الموصل. وللأسف، لا يمكن لدوائر نينوى الخدمية وبلدية الموصل تقديم الخدمات في هذه المناطق. ونتيجة لذلك، فإن توفير الخدمات من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية في هذه المواقع، أمرٌ غير مستدام من منظور الحلول الدائمة دون دعم الحكومة وتنسيقها، على الرغم من كونه ضرورياً لتلبية الاحتياجات الفورية. ومن المهم ملاحظة عدم وجود استراتيجية حكومية رسمية في الوقت الحاضر، لمواجهة التحديات التي تفرضها المواقع والمستوطنات العشوائية في الموصل. وإن غياب نهج حكومي شامل، يؤكد على الحاجة إلى حلٍّ منسَّق ومستدام يتضمن مشاركة نشطة من الوكالات الحكومية ذات الصلة. ومن شأن مثل هذا النهج أن ييسّر توفير الخدمات الأساسية والدعم في هذه المناطق، مما يضمن رفاه سكانها واستقرارهم على المدى الطويل.

بذلت السلطات المحلية والمجتمع الدولي جهوداً واضحة لمواجهة التحديات التي تفرضها المواقع والمستوطنات العشوائية في الموصل، لكن نجاحها كان متفاوتاً. وقد رسمت الحكومة عملية لتغيير تسجيل الأراضي الزراعية، حيث توجد العديد من المستوطنات العشوائية، للسماح بأغراض الإسكان. مع ذلك، كانت هذه العملية بطيئة، ولم تتمكن العديد من المواقع المؤهلة بعد من الاستفادة من هذه الفرصة. هناك أيضا نقاش مستمر حول توسيع حدود مدينة الموصل بمقدار سبعة كيلومترات. وإذا تم تنفيذ ذلك، فإنه سيدمج في الخطة الرئيسية للمدينة، بعض المستوطنات العشوائية التي تقع حالياً خارج الحدود الرسمية للمدينة، مما يجعلها مؤهلة للحصول على الخدمات. بيد أن هذه الخطة لا تزال قيد النظر ولم توضع في صيغتها النهائية. تعاونت منظمات مختلفة مع الحكومة لبناء وحدات سكنية ميسورة التكلفة وتقديم عقود قصيرة الأجل لعائلات مختارة، مما يسمح لهم بالانتقال مؤقتاً إلى هذا النوع من السكن أثناء بحثهم عن حلول أكثر ديمومة. وعلى الرغم من أن هذه المبادرات توفر الأمل لبعض الأفراد، إلا أنها لا تشكل استراتيجية شاملة، ولا تغطي جميع السكان النازحين المقيمين في المواقع والمستوطنات العشوائية.

كجزء من الجهود المبذولة لتطوير استراتيجية شاملة لدعم النازحين في المواقع والمستوطنات العشوائية، بدأ فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة الخاص بالموصل اجتماعات فردية مع الكيانات الحكومية الرئيسية، بما في ذلك الدوائر الخدمية في نينوى، والبلدية، والمحافظة، ووزارة الهجرة والمهجرين. وتهدف هذه المناقشات إلى جمع الأفكار ووجهات النظر والخطط من مختلف المكونات الحكومية فيما يتعلق بمسألة المواقع العشوائية في الموصل. كما تهدف إلى تسهيل الحوارات المفتوحة وغير الموجّهة مع النظراء الحكوميين، بالشكل الذي يسمح لهم بالتعبير عن آرائهم وأولوياتهم والنهج المقترحة لمعالجة التحديات التي يواجهها النازحون في المواقع والمستوطنات العشوائية. وتعتبر هذه المناقشات بمثابة منصة لاستكشاف الأفكار ووجهات النظر المختلفة. إذ تمخضت عدة أفكار عن المحادثات التي أجريت حتى الآن مع مديريات الكهرباء والماء ومع بلدية الموصل؛ تشمل إمكانية منح الأراضي للنازحين المقيمين في المواقع والمستوطنات العشوائية، ودعم مشاريع الإسكان المماثلة لتلك التي ينفذها برنامج UN Habitat في باب سنجار، وتنسيق الجهود المتعلقة بالمواقع والمستوطنات العشوائية مع الاستثمارات في مناطق الأصل من قبل الحكومة وأعضاء فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة. ويهدف فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة الخاص بالموصل من خلال المشاركة في هذه المناقشات التعاونية مع النظراء الحكوميين، إلى تعزيز فهم أعمق للقضية واستكشاف السبل المحتملة للعمل المشترك. أما الهدف النهائي فهو وضع استراتيجية متماسكة تلبي احتياجات النازحين في المواقع والمستوطنات العشوائية، مع ضمان التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة المعنيين.

٣-٤ سُبل العيش

على الرغم من كونها أولوية لشركاء فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة في عام ٢٠٢٢، إلا أن الحكومة لا تخصص حالياً ميزانية محددة لدعم سبل العيش. مع ذلك، تبرز سبل العيش باستمرار كمطلب رئيسي من السكان المحليين، بما في ذلك النازحين والعائدين والمجتمعات المضيفة، كما يتبين من مختلف المشاورات المجتمعية ومناقشات أصحاب المصلحة التي أجريت لمراجعة برنامج العمل. وما يزال غياب فرص كسب العيش يشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون قرار النازحين بالعودة، على الرغم من الجهود التي يبذلها شركاء فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة.

وخلال المشاورات المجتمعية، تم التأكيد باستمرار على أهمية المساعدة في سبل العيش، سواء في مناطق النزوح أو مناطق الأصل. وكان هناك تركيز خاص على دعم سبل عيش المرأة، مع الاعتراف بالتحديات التي تواجهها من حيث الموارد المادية والتعليمية والاقتصادية المحدودة. وكان تقرير البحث المعمّق في حيّ التّنك قد سلط الضوء على التحديات التي تواجهها النساء، ومحدودية وصولهن إلى الموارد المادية والتعليمية والاقتصادية. وشدد التقرير على الحاجة إلى تدخلات تمكّن المرأة، وتعزز معارفها ومهاراتها واعتمادها على الذات، والانخراط في العمل والابتكار والاستقلال الاقتصادي. ومن شأن تلبية هذه الاحتياجات المحددة أن تلعب دوراً حيوياً في تعزيز المساواة بين الجنسين والحلول المستدامة للمجتمعات في قضاء الموصل.

وخلال المناقشات التي عُقدت في الهرمات، برزت سبل العيش كأولوية بالإجماع في جميع مشاورات التركيز، التي شملت جلسات منفصلة مع النازحين من الذكور والإناث، ومقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسيين التي شارك فيها أصحاب المصلحة في المجتمع المحلي. وقدم المشاركون اقتراحات مختلفة لمعالجة هذه الأولوية، مثل تقديم منح الأعمال إلى جانب برامج المتابعة لدعم الأهالي والنازحين في إنشاء محلات تجارية لبيع المواد الغذائية الأساسية والمستلزمات المنزلية. من جهة أخرى، كانت هناك توصيات لتمكين المرأة من العمل في مجال الخياطة، وتقديم برامج تدريبية في مختلف المهن مثل الكهربائيين والنجارين وغيرهم من العمال المهرة. ويمكن أن تشمل هذه المبادرات التدريبية توفير المعدات اللازمة ومنحة صغيرة لمساعدة المشاركين على فتح محلاتهم بعد انتهاء التدريب. كما أكدت المناقشات على الحاجة إلى دورات مهنية مصممة خصيصاً للنساء والفتيات، مع التأكيد على أهمية تمكينهن بالمهارات ذات الصلة من أجل سبل العيش المستدامة.

ووفقاً للنتائج المستخلصة من عمليات البحث المعمّق التي أجريت في المستوطنات العشوائية، تبين أن غالبية النازحين يعملون في وظائف مؤقتة أو يومية بأجر. ففي مكّب نفايات التحرير مثلاً، حيث يقيم عدد كبير من الأسَر، تعيل النساء حوالي ٥٠٪ منها، كما يشارك بعض الأطفال في جمع النفايات وبيعها لدعم أسرهم مالياً. وتم تحديد بيع القمامة والاتجار بها كأحد مصادر الدخل الرئيسية للأسَر الأكثر ضعفاً، حيث يقوم الأطفال الدرجة الأولى بجمع القمامة. ويواجه سكان هذه المستوطنات ظروفاً مالية صعبة، تجعل من الصعب عليهم تلبية احتياجاتهم الأساسية. وكان المصدر الرئيسي للدخل هو الأعمال المؤقتة بنسبة ٣٧٪؛ تليها المساعدة المقدمة من المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات الخيرية بنسبة ٢٠٪. وأعرب الأهالي عن الحاجة إلى المساعدة في سبل العيش والدعم النقدي لتلبية الاحتياجات المختلفة، بما في ذلك الغذاء وسداد الديون وتحسين المأوى والحصول على الرعاية الصحية.

إن تعزيز الحلول المستدامة وتمكين السكان المتضررين في قضاء الموصل من خلال دعم سبل العيش أمرٌ في غاية الأهمية. مع ذلك، ما زالت هناك فجوة كبيرة في نهج الحكومة، حيث لا توجد خطط شاملة لتلبية احتياجات سبل العيش للمجتمعات المتضررة من النزوح. وتفتقر خطة الحكومة الحالية إلى مخصصات لدعم سبل العيش، مما يؤدي إلى عدم تلبية الاحتياجات في هذا المجال الحيوي. ونتيجة لذلك، طلبت سلطات الموصل من مجتمع الإغاثة الدولي المساعدة لسدّ هذه الفجوة وتقديم الدعم اللازم لمساعدة الأهالي المتضررين في الوصول إلى فرص كسب العيش وتحسين رفاههم الاقتصادي. ونُفِّذ حتى الآن، ٣٧ تدخلاً لكسب العيش من قبل ١٣ شريكاً لفريق التنسيق القائم على أساس المنطقة منذ عام ٢٠٢٢؛ أي حوالي ١٥٪ من إجمالي الأنشطة. وتشمل هذه التدخلات، مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى دعم استعادة سبل العيش والتمكين الاقتصادي. بينما تشمل البرامج؛ التدريب المهني، وإيجاد ودعم فرص العمل، والتدريب والتوجيه في مجال الأعمال التجارية، وتوفير مِنح سُبل العيش والأعمال التجارية، وتنظيم المشاريع، وتوسيع نطاق الدعم لتعزيز الروابط السوقية والحصول على الائتمانات الصغيرة والخدمات المالية. وقد ركزت منظمات محددة، كالمجلس النرويجي للاجئين (NRC)، و Mercy Hands، ومنظمة الصحراء للتنمية الاقتصادية (SEDO) ومؤسسة IFF ، و TGH على سبل العيش المتعلقة بالزراعة، ودعم المدخَلات الزراعية، والوصول الآمن إلى الأراضي الزراعية، والدورات التدريبية حول الممارسات الزراعية الجيدة، وبناء مراكز التدريب الزراعي، وجمع البيانات وتحليل أسعار السلع الأساسية. إضافة إلى ذلك، نفّذت UNDP

مبادرات النقد مقابل العمل ودعم أنشطة الأجور والعمل الحرّ. كما تشارك UNHCR و TGHفي البرمجة القائمة على السوق، بما في ذلك إعادة تأهيل وإعادة إنشاء خدمات الهياكل الأساسية في سلاسل القيمة الإنتاجية. وتظهِر هذه التدخلات المتنوعة الجهد الجماعي المبذول لمعالجة تعافي سبل العيش، وتعزيز المرونة الاقتصادية بينَ السكان المتضررين في قضاء الموصل.

٤-٤ الخدمات الأساسية

أعطت الحكومة المحلية في قضاء الموصل الأولوية لتوفير الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، وإعادة بناء البنية التحتية، والتعليم، والكهرباء، لدعم إعادة إدماج النازحين في مناطق العودة والاندماج المحلي في مناطق النزوح. وقد استكمل شركاء فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة هذه الجهود بـ ١٤٥ مبادرة (مكتملة ومستمرة) منذ عام ٢٠٢٢، مما يضمن الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية لجميع المجتمعات المتضررة من النزوح في القضاء.

٤-٤-١ التعليم

منذ نهاية حقبة داعش في عام ٢٠١٧، حققت الجهود المبذولة في قطاع التعليم من قبل شركاء فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة والحكومة المحلية في قضاء الموصل تقدماً كبيراً. مع ذلك، ما تزال هناك حاجة إلى الدعم في المناطق الريفية لضمان التغطية الشاملة. ففي حيّ التَنَك، ما زالت الأولوية هي إعادة تأهيل مدرسة الرسول، بما في ذلك معالجة الكهرباء ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة العامة وإصلاح الأسقف، إضافة إلى وجود مدرستين غير مكتملتين بحاجة إلى مساعدة مديرية التربية. وفي الهرمات، تشمل الاحتياجات العاجلة متوسطة للبنات ومدرسة ثانوية، مما يتطلب تخصيص الأراضي والبناء من قبل وزارة التربية والتعليم، ربما بدعم من المنظمات غير الحكومية. فضلاً عن ذلك، من الضروري معالجة مخلفات الحرب المتبقية في فناء مدرسة الصادق الأمين الابتدائية، وتوفير الأثاث الأساسي لجميع المدارس في الهرمات.

وتكشف عمليات البحث المعمّق التي أجريت في حيّي التَنَك والهرمات عن الحاجة إلى معلمين مدرَّبين؛ الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات على مستوى وزارة التربية والتعليم. إذ تفتقر المدارس المحلية إلى السلطة لتحفيز المعلمين على التدريس في مدارسهم المحددة. ولمعالجة هذا الأمر، يمكن لفريق التنسيق القائم على أساس المنطقة أن يدعو إلى برنامج تقديم حوافز، مثل الراتب الإضافي أو المزايا، لجذب المعلمين إلى المدارس التي تعاني من نقص في الموارد. وينبغي كذلك توفير دورات تدريبية موجهة للمعلمين لتحسين نوعية التعليم في المدارس التي تعاني من قيود على الموارد، كتلك الموجودة في الهرمات. ومن القضايا الهامة الأخرى التي أثارها الأهالي في المولى وحيّ التَنك؛ نقص الكتب والقرطاسية، مما يؤثر سلباً على دراسة الطلاب. وذكرَ الأهالي عدة أسباب لتسرّب الأطفال من المدرسة، بما في ذلك تحديات سبل العيش والأوراق الثبوتية التي تمنع الأطفال من الذهاب إلى المدرسة، والزواج المبكّر، والمسؤوليات المنزلية للفتيات، وبُعد المسافة إلى المدارس، ومحدودية الموارد الاقتصادية. إن معالجة هذه الحواجز أمرٌ بالغ الأهمية لتعزيز الوصول إلى التعليم.

إضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى معالجة الثغرات في المشاريع التي تنفذها الحكومة وفريق التنسيق القائم على أساس المنطقة فيما يتعلق بإدماج الإعاقة. ويشمل ذلك، معالجة إمكانية الوصول المادي للأطفال ذوي الإعاقة في المدارس، وتقديم مسارات تعليمية بديلة لاستيعاب أنواع مختلفة من الإعاقات واضطرابات التعلم.

ورغم إحراز تقدّم في توسيع الفرص التعليمية في قضاء الموصل، إلا أنّ التعاون والاستثمار المستمرين أمران حاسمان لتلبية الاحتياجات المحددة وضمان التعليم الجيد الذي يمكن للمجتمعات المتضررة من النزوح الوصول إليه. ومن خلال معالجة هذه التحديات وتنفيذ تدابير إضافية، يمكن لفريق التنسيق القائم على أساس المنطقة الخاص بالموصل المساهمة في تعزيز التعليم الشامل والمنصف لجميع الأطفال المتضررين.

٤-٤-٢ الصحّة

تثير نسبة ١٪ المخصصة لقطاع الصحة، قلق شركاء فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة بشأن الوصول إلى الرعاية الصحية. ورغم إعطاء الحكومة الأولوية للمشاريع الصحية في مركز الموصل، ما تزال النواحي الأخرى، خاصة المناطق الريفية، تفتقر إلى الخدمات الصحية الكافية. ويعاني أهالي هذه المناطق من السفر لمسافات طويلة للحصول على الرعاية الطبية، مع محدودية المنشآت المتاحة. فعلى سبيل المثال، لا يوجد في نواحي القيارة وحمّام العليل والشورة سوى مركز صحيّ واحد؛ كما أن هناك فجوة كبيرة في خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي التي يجب معالجتها، لدعم التعافي من الصدمات النفسية بعد داعش. ومن المهم أن يزيد شركاء فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة من تدخلاتهم الصحية، لا سيّما في المناطق الريفية، كأولوية للسنة المقبلة.

٤-٤-٣ الكهرباء

رغم تركيز ١٠٪ من المشاريع الحكومية و ١٤٪ من مشاريع فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة في عام ٢٠٢٢ على إعادة تأهيل البنية التحتية للكهرباء، إلا أن المزيد من جهود إعادة الإعمار ضروري لتلبية الاحتياجات الكهربائية للمنطقة. فعلى سبيل المثال، رغم جهود UNDP لإعادة بناء «الشبكة الفائقة» بقدرة ٤٠٠ كيلوفولت أمبير في السحاجي، هناك حاجة إلى عمل إضافي في قضاء الموصل لبناء أربع محطات فرعية بقدرة ١٣٢ كيلوفولت أمبير، كما هو مطلوب من قبل مديرية الكهرباء.

يمكن للحلول المؤقتة، مثل المولدات والوقود معالجة مشكلة الكهرباء على المدى القصير. مع ذلك، بالنسبة للحلول الدائمة، يجب حل القضايا الأساسية على مستوى المديرية والوزارة. ففي الهرمات على سبيل المثال، لا يحصل على الكهرباء سوى أجزاء الحيّ المعترف بها رسمياً، في حين ما يزال جزء كبير منها غير رسمي من الناحية الفنية ويفتقر إلى خدمات المدينة. وهناك حاجة إلى الدعوة على المستويين المحلي والوطني لتغيير وضع جميع المناطق العشوائية في الهرمات إلى وضع رسمي، مما يمكن مديريات الكهرباء من توفير تغطية كاملة للحيّ. كما يمثل إمداد الكهرباء من منطقة المحلبية تحديات بسبب المسافة الطويلة ومحطة توليد الكهرباء القديمة. ونتيجة لذلك، يحصل الأهالي على الكهرباء بفولتية منخفضة (١٣٠-١٥٠ فولت) مما يضطرهم إلى استخدام رافعات الجهد التي تستهلك المزيد من الكهرباء.

٤-٤-٤ البنية التحتية

تركزت جهود إعادة الإعمار والتأهيل بالدرجة الأولى على الجانب الأيسر من مدينة الموصل، متجاهلة الحاجة الأكبر لإعادة الإعمار في الجانب الأيمن، التي تحولت إلى خراب أثناء «معارك التحرير» والعمليات العسكرية ضد داعش في عام ٢٠١٧. ورغم أن اليونسكو قادت عملية ترميم للمواقع التاريخية في الموصل القديمة، إلاّ أن هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام لإعادة إعمار المناطق السكنية وإعادة تأهيل البنية التحتية في الجانب الأيمن. إضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود طرق معبّدة يعيق وصول أهالي في هذه الأحياء إلى الخدمات الأساسية، كالتعليم والرعاية الصحية وجمع القمامة. ولضمان التنمية العادلة وتحسين فرص الحصول على الخدمات، من الضروري اتباع نهج أكثر توازناً لإعادة الإعمار، يلبي احتياجات الجانبين الأيمن والأيسر من المدينة.

الطُرق في حيّ التَنَك بحالة سيئة، مع مشاكل تتعلق بالمجاري ومياه الصرف الصحيّ. ولا يوجد نظام مناسب لتصريف مياه الأمطار، مما يتسبب في تراكم المياه في الشوارع، ويزيد من تفاقم المشكلة عدم وجود نظام للصرف الصحيّ. وخلال موسم الأمطار، تحدث فيضانات مفاجئة، مما يجبر العديد من الأسَر على مغادرة منازلها مؤقتاً. وتقع المناطق الأكثر تضرراً بالقرب من مديرية الكهرباء ومسجد السلام. ورغم تعبيد بعض شوارع المنطقة، إلاّ أن هناك حاجة إلى تعبيد مداخل ستة أحياء رئيسية ما زالت غير معبّدة.

كذلك الحال في الهرمات، حيث الطُرق بحالة يرثى لها وتتطلب التعبيد. وقد وصفَ أصحاب المصلحة حالة الطرق باعتبارها عقبة رئيسية أمام تنمية الاقتصاد المحلي والوصول إلى الخدمات الأساسية. ومن شأن تحسين الطرق الرئيسية أن يخلق فرصاً لكسب العيش، من خلال تسهيل الوصول إلى الأسواق والمواقع الهامة. كما أنه سيعزّز الاتصال بين الهرمات وبين أجزاء أخرى من الموصل؛ الأمر الذي من شأنه أن يعين الأهالي على الذهاب إلى العمل وأن يجذب الزوار إلى المنطقة.

أما في المولى، فهناك حاجة إلى تعبيد شارع بطول ٥ كيلومترات، وقد تم إبلاغ مديرية التنمية الريفية بهذا الأمر بالمستندات الداعمة. إضافة إلى ذلك، يحتاج مركز شرطة القرية المدّمر إلى إزالة الأنقاض وإعادة بنائه؛ حيث أن مركز الشرطة المؤقت الحالي يقع داخل منطقة سكنية تابعة لعائلة مرتبطة بالجماعات المسلحة.

٤-٤-٥ المياه والصرف الصحي والنظافة العامة

تُعدّ شحّة المياه وتأثيرها على العراق من المخاوف المتزايدة. إذ يحتل العراق المرتبة الخامسة كأحد أكثر البلدان تأثراً بتغيّر المناخ؛ حيث يشهد البلد موجات حرّ شديدة تتجاوز ٥٠ درجة مئوية. وقد أثّر الجفاف وانخفاض هطول الأمطار المرتبطان بذلك، تأثيراً شديداً على سُبل العيش الريفية في جميع أنحاء البلاد. وفي قضاء الموصل، بما في ذلك نينوى، سلّط منسوب مياه نهر دجلة المنخفض الضوء على هشاشة المنطقة. لذا، فإن الإدارة الفعالة للموارد المائية وإعادة تأهيل الشبكات المتضررة أمرٌ بالغ الأهمية، خاصة في المناطق الواقعة خارج مركز الموصل. وينبغي على أعضاء فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة والجهات المانحة والحكومة إعطاء الأولوية في العام المقبل لإدارة وإعادة تأهيل الموارد المائية، بما في ذلك الشبكات.

البنية التحتية للمياه في الموصل قديمة وسيئة الصيانة، مما يجعل شبكة المياه غير فعالة. وقد تسبب النمو العشوائي للمدينة بسبب النزوح والزيادات السكانية، بانعدام خدمة المياه في بعض مناطق المدينة. لذا، فإن هناك حاجة ماسة إلى إعادة تأهيل وتمديد شبكات المياه، فضلاً عن تطوير محطات الضخ وخزانات المياه، لتغطية جانبَي المدينة.

في ٢٠٢٢-٢٠٢٣، تم تنفيذ ٢٦ نشاطاً متعلقاً بالمياه والصرف الصحي والنظافة العامة في الموصل من قبل شركاء فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة في الموصل. حيث أنشأت منظمة اليونيسف مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة العامة في العديد من المدارس، وقدمت معدات متخصصة لمشاريع المياه وخدمات الصرف الصحي في مجمّع باب سنجار السكني. كما ركزت منظمة World Vision International على إعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي في أيمن الموصل، ونفذت منظمة Mercy Corps تدخلات مختلفة للمياه والصرف الصحي والنظافة العامة في المراكز الجماعية والمستوطنات العشوائية والمخيمات، بما في ذلك توفير مياه الشرب، وإجراء حملات إدارة النفايات الصلبة، وتوزيع معدّات النظافة، وضمان الوصول إلى المواد المتعلقة بالنظافة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة، ما تزال هناك احتياجات وثغرات في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة العامة. ويحتاج حيّ التَنَك إلى إعادة تأهيل عاجلة لشبكة المياه، لمنع اختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحيّ. كما أن عدم وجود نظام صرف صحي مناسب وخدمات إدارة نفايات جيدة، يمثل تحديات كبيرة للسكان المنطقة الآخذين بالازدياد.

من جهة أخرى، وزعت منظمةSolidarités International مواد النظافة العامة الأساسية وخزانات مياه على الأهالي، وأجرت تعزيز النظافة العامة في الهرمات. وكذلك نفذت المنظمة الدولية للهجرة أنشطة متكاملة للمأوى والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة في المنطقة، ووفرّت حلولاً للطوارئ مثل خزانات المياه والمراحيض. مع ذلك، فإن محدودية الوصول إلى المياه، الافتقار إلى آليات إزالة النفايات، خاصة في الهرمات - ٥، ما تزالان تؤثران على صحّة الأهالي.

في المولى، هناك أزمة حادة في مياه الشرب، مما تسبب مشاكل صحية للأهالي؛ والمركز الصحي في المنطقة يستقبل المرضى الذين يعانون من مشاكل في الكلى والمسالك البولية، بسبب سوء مياه الشرب غير المعالجة بالكلور.

وفي المواقع العشوائية في قضاء الموصل لا توجد مراحيض وحمامات كافية للأهالي، وهناك أدلة على تغوط الأهالي في العراء. بينما تحصل بعض المواقع على المياه بالتجاوز على الشبكة العامة، في حين تواجه مواقع أخرى كميات مياه منخفضة ورديئة النوعية. ويتقاسم الأهالي المراحيض والحمامات داخل ترتيبات الإيواء، التي تفتقر إلى الخصوصية ومستلزمات النظافة بسبب القيود المالية. كما أن البلدية لا تجمع القمامة في المواقع والمستوطنات العشوائية. وقامت منظمتا Mercy Corps وSolidarités International بحملات توعية حول النظافة العامة، ووفرت المواد الأساسية في بعض المواقع العشوائية.

٤-٥ الحقوق والأوراق الثبوتية

الوصول إلى الوثائق المدنية والقانونية، لا يمثل أولوية بالنسبة لفريق التنسيق القائم على أساس المنطقة والحكومة المحلية في قضاء الموصل. ويعالج هذه المسألة ٢٪ فقط (ستة أنشطة) من المبادرات التي نفذها شركاء فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة؛ اليونيسف و UNHC و NRC خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، كما أن الحكومة لم تخصص أي موارد لهذا القطاع. وهذا النقص في الاهتمام يدعو للقلق، حيث أن نسبة للأسَر التي تفتقر إلى الأوراق الثبوتية الرئيسية في الموصل هي ضعف المتوسط على مستوى البلاد. ويواجه حوالي نصف النازحين خارج المخيمات وأكثر من ثلث العائدين في الموصل، صعوبات في الحصول على الأوراق الثبوتية الأساسية. ففي حيّ التَنَك مثلاً، تفتقر بعض الأسَر إلى الأوراق الثبوتية القانونية؛ ونتيجة لذلك، يواجه بعض الأطفال صعوبات في الالتحاق بالمدرسة.

أما النازحون في الهرمات، فيواجهون تحديات في الحصول على الأوراق الثبوتية القانونية، مما يعيق وصولهم إلى التعليم وسبل العيش والسكن. من جهة أخرى، تعاني الأسَر المشتبه بانتمائها لداعش من متطلبات معقدة للحصول على الأوراق الثبوتية، تشمل تعدد الجهات المعنية وإجراءات باهظة الكلفة، مثل اختبارات الحمض النووي وتوكيل المحامين. وبسبب الصعوبات البيروقراطية والمالية، تختار العديد من الأسَر عدم متابعة الأمر، مما يؤثر على قدرتها على الاستئجار أو العمل أو إرسال الأطفال إلى المدرسة. إضافة إلى ذلك، لا يستطيع بعض أهالي الهرمات طلب التعويض عن منازلهم المدمرة، بسبب الموانع السياسية التي تحول دون عودتهم إلى قراهم الأصلية في ربيعة. عليه، لا بد من التدخل العاجل للسلطات ومنظمات الإغاثة لدعم حق هذه الأسَر في الحصول على الأوراق الثبوتية اللازمة.

٤-٦ التماسك الاجتماعي

يحتاج التماسك الاجتماعي القائم على الثقافة في كل موقع إلى مزيد من الاهتمام. وفي الوقت الحاضر، يتم تنفيذ ١٨ مبادرة فقط (٧٪) من قبل ستة شركاء في فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة، هم IID، Ung Ponte Per، وNonviolent Peaceforceg و UNDP ومنظمة TdH و IOM منذ عام ٢٠٢٢. وتشمل هذه المبادرات تحليل النزاعات، ودورات تدريبية مجتمعية لحل النزاعات، وأنشطة التماسك الاجتماعي في مواقع مختلفة؛ مثل بعشيقة، وجنوب الموصل، ومركز الموصل، وتوبزاوة، وسيّد حمَد، والمحلبية، والعبور، ومناطق أخرى في أيمن الموصل. وتتركز الجهود أيضاً على دعم المؤسسات الوطنية والمحلية، وبرامج المصالحة، وشبكات المتطوعين، والتوعية في مجال السلام. مع ذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتعزيز التماسك الاجتماعي والسلام في هذه المناطق

٤-٧ السلامة والأمن

ركزت الأولويات المقترحة لعام ٢٠٢٢ على إعادة تأهيل مراكز الشرطة ومباني الأمن الوطني والبنية التحتية للاستجابة للطوارئ وخدمات الدفاع المدني والإنقاذ في مركز الموصل والقيارة وحمّام العليل. مع ذلك، واستناداً إلى مسح الأنشطة الذي أجراه شركاء فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة، لم يتم تنفيذ أي من هذه الأولويات خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وكذلك الحال، في إطار قطاع الحماية، حيث شملت الأولويات توفير ترتيبات إيواء آمنة للنساء في مركز الموصل، وإزالة الذخائر المتفجرة في عدة مناطق. ويُعدّ المجلس الدنماركي للاجئين (DRC) الجهة الوحيدة التي نفذت أنشطة التوعية حول مخاطر الذخائر المتفجرة، بما في ذلك نشر مواد الإعلام والتعليم والتواصل، وتنظيم جلسات في المحلبية، التي لم تكن مستهدفة في الأصل. وتركز المبادرات الأخرى التي تقوم بها مختلف المنظمات على أنشطة الحماية، مثل الرَصد وإدارة الحالات وحماية الطفل وزيادة الوعي ورسم خرائط الخدمات وإحالة الحالات الخاصة إلى شركاء متخصصين.

وقد أعربت المجتمعات المتضررة من النزاع، لا سيّما في مركز الموصل، عن مخاوفها بشأن السلامة. حيث أعرب أكثر من ٦٠٪ من المستجيبين عن قلقهم بشأن احتمال عودة داعش إلى المدينة. وتُعدّ هذه النسبة أعلى بكثير مقارنة بالنواحي الأخرى في الموصل. ومن جهة أخرى، لا تشجع المنظمات غير الحكومية على مساعدة الأسَر المشتبه بانتمائها لداعش، مما يشكل مخاطر على سلامة موظفيها ويعرض وصولهم للخطر، خاصة في الهرمات. وتتطلب معالجة هذه المسألة مناصرة على الصعيد الوطني، لأن السلطات المحلية قد لا تعتبر هذه المسألة مشكلة.

٤-٨ التوصيات

استنادا إلى التحليل الشامل للبيانات، والمشاورات المجتمعية، وأنشطة أعضاء فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة، والخطط الحكومية، نقترح التوصيات التالية لدعم الحلول الدائمة في الموصل:

- **النهج المستهدَف:** تحديد أولويات الأنشطة في المواقع الأولية المستهدفة، وضمان التوزيع المتوازن عبر مناطق مختلفة مثل الجانبين الأيمن والأيسر من الموصل والقرى، والبعشيقة والقيارة وحمّام العليل، كلما أمكن ذلك.
- **استراتيجية المستوطنات العشوائية**: دعم الحكومة في تطوير استراتيجية شاملة على مستوى نينوى للمستوطنات العشوائية، مع احترام حقوق المواطنين في اختيار مواقع المستوطنات. وبعد البحث المعمّق في حيّي التّنك والهرمات، انخرط فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة الخاص بالموصل مع الدوائر المحلية لمواجهة التحديات في هذه المناطق، والناشئة في المقام الأول عن المستوطنات العشوائية. وأدت تلك المناقشات إلى محادثات أوسع مع البلديات والمحافظة، مما أدى إلى تشكيل لجنة بقيادة الحكومة لمعالجة المستوطنات العشوائية في جميع أنحاء نينوى. ويلتزم فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة الخاص بالموصل بدعم هذه المناقشات وإجراء تقييمات إضافية.
- **التركيز على سُبل العيش والسَكن:** التركيز على الأنشطة ذات الصلة بدعم سُبل العيش والسكَن، باعتبارها مجالات حاسمة تتسم بمحدودية التمويل الحكومي. ويسلط أفراد المجتمع المحلي الضوء باستمرار على هذه الاحتياجات باعتبارها ضرورية لمعالجة التحديات المتعلقة بالنزوح. وينبغي إعطاء اهتمام خاص للأسَر التي تعيلها النساء وإلى مناطق الأصل، التي تواجه العودة إليها عقبات كبيرة.
- **المناصرة لحلول سياسية:** المناصرة مع الحكومة لإيجاد حلول سياسية للمناطق التي تمنع العودة، مثل ربيعة والحضَر. إضافة إلى مواصلة دعم برامج التماسك الاجتماعي في المناطق التي تعيق العودة بسبب القضايا الاجتماعية.
- **إدماج الأسَر المتضررة**: ضمان إدراج الأسَر المشتبه بانتمائها لداعش كمستفيدين من المشاريع، والتعاون مع السلطات المحلية في معالجة أي صعوبات من شأنها أن تنشأ. وقد تطوع نائب المحافظ، السيّد علي عمر، للعمل كجهة وصل للمنظمات التي تواجه مثل هذه التحديات.
- **التركيز على القطاعات:** إعطاء الأولوية للعمل في القطاعات الرئيسية ذات الاحتياجات الكبيرة المتبقية والثغرات التي لم يحددها شركاء فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة، أو التي لم يخصصوا لها تمويلاً حكومياً كافياً. وتشمل هذه القطاعات السكن والأرض والممتلكات، والأمن الغذائي، والحماية الاجتماعية، والأوراق الثبوتية المدنية والقانونية؛ والتماسك الاجتماعي، والحماية، والسلامة والأمن، وتسهيل الحركة. ويجب على فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة الخاص بالموصل أيضاً، مواصلة جهوده في التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة العامة وسُبل العيش، وتقديم الدعم إلى النواحي الأخرى خارج مركز الموصل، والمناطق الريفية. إضافة إلى ذلك، من المهم أن تقوم الحكومة، بمساعدة محتملة من المنظمات غير الحكومية الدولية، بزيادة تركيزها على إعادة تأهيل الطرق وإعادة الإعمار، خاصة في الجانب الأيمن من الموصل.

وتهدف هذه التوصيات إلى توجيه الجهات الفاعلة في الدعم الفعال للحلول الدائمة في الموصل، ومعالجة الاحتياجات والتحديات المحددة بطريقة شاملة ومنسّقة.

٥. المواقع الأولية المستهدفة[10]

كما هو محدد في خطة العمل الأصلية، تشمل المواقع الأولية المستهدفة لفريق التنسيق القائم على أساس المنطقة الخاص بالموصل، عدداً كبيراً من الأحياء والقرى:

أيمن الموصل: الهرمات، المنصور، دكّة بركة، التّنَك، المأمون، الشهداء، الشفاء، الموصل الجديدة، وادي حَجر، الزنجيللي، حاوي الكنيسة، الإصلاح الزراعي، العامل، تل الرمّان، العبور.

القرى: الثلجة، المجرين، البوير، الموالى، عرب لوح، مرازيف، ميزيلا، كسومة، تل خيمة، خبرات عطشانة، الريحانية، البغلة، البويطر، الدمرشة الكبير، الدامرجي الصغير، السلام، الشهيد عدنان، الملوّثة.

أيسر الموصل: الكرامة، الجزائر، القدس، الأربجية، الزهراء، الرشيدية، الانتصار.

بعشيقة: مركز بعشيقة، مغرة، مركي، قرية درويش، قرية حصار، أسقف، بحزاني.

القيارة: مركز القيارة، والمدرج الغربي، وقرية الطينة، وقرية الأسمانة، وقرية المهندس، وقرية جدالة إسميل، وقرية جدالة العليا، والسعدي، ومخيم جدعة-٥ الرسمي.

حمّام العليل: مركز حمام العليل، قرية كراثي، قرية العريج، قرية كنبص، قرية البوسيف، الدباجة.

أكمل فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة الخاص بالموصل عمليات البحث المعمّق في الهرمات وحيّ التّنك وقرى المولى حتى الآن، مع التخطيط للبحث المعمّق التالي في الانتصار ومركز بعشيقة ومركز القيارة. إضافة إلى ذلك، وفي أعقاب الإغلاق المفاجئ لمخيم جدعة ٥ في نيسان ٢٠٢٣، تولى فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة الخاص بالموصل التنسيق بين الجهات الفاعلة المحلية في الاستجابة لهذا الإغلاق ودعم الأسَر التي عادت إلى مناطقها الأصلية أو ما زالت نازحة في المناطق المحيطة بجدعة ٥، خاصة منطقة الحواسم.

٦. التنسيق بين المناطق

يبين الجدول أدناه مواقع التنسيق الرئيسية لفريق التنسيق القائم على أساس المنطقة الخاص بالموصل. وينبغي إعطاء الأولوية للتنسيق مع أقضية أربيل وسُميل وعقرة والحمدانية، حيث يقيم النازحون من الموصل حالياً. إضافة إلى ذلك، تستضيف ناحية الموصل نازحين من مناطق أخرى في نينوى مثل سنجار والبعاج والحمدانية وتلعفر وتلكيف. ويُعدّ التعاون الوثيق مع فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة الخاص بالبعاج وسنجار، ومنتديات التنسيق التي تغطي مناطق أخرى، أمراً بالغ الأهمية لدعم النازحين الذين يرغبون في العودة. إذ ما تزال بعض المواقع داخل قضاء الموصل تواجه عقبات تحول دون عودة النازحين. حيث فهناك في ناحية حمّام العليل تسعة مواقع من هذا النوع. ويمكن لشركاء فريق التنسيق القائم على أساس المنطقة أن يطوروا مبادرات مشتركة لمعالجة هذه العقبات وتيسير عودة النازحين.

ولتعزيز التنسيق بين المناطق، يمكن النظر في التوصيات التالية:

- التنسيق الفعال مع الجهات الفاعلة في بناء السلام والتماسك الاجتماعي، لمعالجة التوترات الاجتماعية المحتملة الناشئة عن العودة أو النقل أو الاندماج. ويُعدّ التعاون مع مقدمي الخدمات الأساسية وقادة المجتمع والسلطات أمراً ضرورياً للتخفيف من وطأة قلة الخدمات وتعزيز التماسك الاجتماعي.
- استدامة التنسيق الوثيق مع السلطات لتسهيل الموفقات الأمنية للمجتمعات المتضررة من النزوح التي تسعى إلى العودة. ويمكن لفريق التنسيق القائم على أساس المنطقة تقديم الدعم لهذه المبادرات.
- التعاون الوثيق مع السلطات المحلية والبلديات لدعم تخطيط وجهود الإدماج.

١٠ تم تحديث هذا القسم كجزء من مراجعة خطة العمل لعام ٢٠٢٣.

الجدول ٨: المواقع الرئيسـية للنزوح والأصل واللا عودة في الموصل

المواقع الرئيسية لنزوح النازحين من الموصل (حوالي ٣٩,٣٠٠ نازح من خارج المخيمات؛ ٣,١٥٠ نازح داخل المخيمات)		
الموقع	النسبة المئوية للأسَر	تلاحظ
أربيل	٣٦	النازحون خارج المخيمات
الموصل	١٧	النازحون خارج المخيمات
سُميل	١٠	النازحون خارج المخيمات
عقرة	١٠	النازحون خارج المخيمات
الحمدانية	٥٧	النازحون داخل المخيمات
المواقع الرئيسية لمنشأ النازحين في الموصل		
الموقع	النسبة المئوية للأسَر	تلاحظ
سنجار	١٥	٪ من ١٦,٧٠٠ من النازحين خارج المخيمات
البعاج	٤	٪ من ٨,٨٠٠ من النازحين خارج المخيمات
الحمدانية	١٥	٪ من ٣,٢٠٠ نازح خارج المخيمات
تلعفر	٣٢	٪ من ١٣٠٠٠ من النازحين خارج المخيمات
تلكيف	٢٩	٪ من ٢,٥٠٠ من النازحين خارج المخيمات
المواقع التي لا يستطيع النازحون من الموصل (والمقيمون خارج الموصل) العودة إليها		
الموقع	عدد المواقع	تلاحظ
حمّام العليل	٩	بسبب المشكلات الأمنية بشكل أساسي والعودة المحظورة
القيارة	٤	
الشورة	٣	
المحلبية	١	
بعشيقة	١	

الملحق أ: خطة التنفيذ

سيتم تحديثها بناء على بيانات Kobo التي تبيّن الأنشطة المكتملة في ٢٠٢١/٢٠٢٢ والأنشطة الجديدة المخطط لها في ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

الملحق ب: الرَصد والتتبع

سيتم تحديثه بإطار رَصد جديد مع المؤشرات.

مراجعة خطة عمل الموصل للحلول الدائمة

٢٠٢١ - ٢٠٢٤

حلول دائمة في العراق
Iraq Durable Solutions